

Distr.: General
25 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

وثيقة ما بعد الدورة*

الدورة ١٠٣ (٧-١٦ أيار/مايو ٢٠١٤)

أولاً - مقدمة

١- تتضمن هذه الوثيقة الرسائل والحالات التي نظر فيها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها في دورته ١٠٣ المعقودة في الفترة من ٧ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤.

ثانياً - الرسائل

٢- أحال الفريق العامل، في الفترة ما بين دورتيه ١٠٢ و ١٠٣، في إطار إجراءاته العاجل، ٤٠ حالة إلى: الإمارات العربية المتحدة (٥)، وإندونيسيا (١)، وباكستان (١٨)، والبحرين (٢)، وتايلند (١)، والجمهورية الدومينيكية (١)، والجمهورية العربية السورية (١)، والصين (٥)، وكمبوديا (١)، ومصر (٣)، واليمن (٢).

٣- وقرر الفريق العامل، خلال دورته ١٠٣، أن يحيل ٨١ حالة اختفاء قسري مبلغاً عنها حديثاً إلى ١٥ دولة. وأوضح الفريق العامل أيضاً ٢٣ حالة تتعلق بالإمارات العربية المتحدة (١٥)، والبحرين (١)، والجمهورية العربية السورية (٢)، وسري لانكا (١)، والصين (٢)، ومصر (١)، والمغرب (١). وجرى توضيح حالتين على أساس المعلومات المقدمة من الحكومات، و ٢١ حالة على أساس المعلومات المقدمة من المصادر.

* مرفق هذه الوثيقة مستنسخ كما ورد، وباللغة التي قُدم بها فحسب.



٤ - وأحال الفريق العامل في الفترة ما بين دورتيه ١٠٢ و ١٠٣، خمس رسائل في إطار إجراءاته المتعلقة بطلب التدخل الفوري، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، إلى باكستان (١)، وبنغلاديش (١)، وسري لانكا (٢)، وغواتيمالا (١). وأحال الفريق العامل أيضاً خمسة نداءات عاجلة، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن أشخاص أُلقي القبض عليهم أو احتجزوا أو اختُطفوا أو حُرموا بشكل آخر من حريتهم أو أشخاص اختفوا قسراً أو تعرضوا لخطر الاختفاء في الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وأوكرانيا، والصين، والمكسيك.

٥ - وخلال الدورة ١٠٣، استعرض الفريق العامل أيضاً أربعة ادعاءات عامة تتعلق بإسبانيا والبوسنة والهرسك وليبيا والمكسيك.

ثالثاً - المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل أثناء الدورة

الجزائر

الإجراء العادي

- ٦ - أحال الفريق العامل ٢٢ حالة إلى الحكومة الجزائرية.
- ٧ - وتعلق الحالة الأولى بالسيد عبد الرحيم عتيق، الذي يُدعى أن الشرطة ألقت القبض عليه في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أمام منزله في القبة.
- ٨ - وتعلق الحالة الثانية بالسيد عادل تركي، الذي يُدعى أن شرطة دائرة الشراكة ألقت القبض عليه في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في ضواحي سطوالي.
- ٩ - وتعلق الحالة الثالثة بالسيد بن واعمر عراف، الذي يُدعى أن الأمن العسكري أُلقي القبض عليه في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في آرزيو.
- ١٠ - وتعلق الحالة الرابعة بالسيد نور الدين عراس، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري كانوا يرتدون زيّاً مدنياً أُلقيوا القبض عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في وهران.
- ١١ - وتعلق الحالة الخامسة بالسيد عمر عارف، الذي يُدعى أن القوات الحكومية ألقت القبض عليه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في وهران.
- ١٢ - وتعلق الحالة السادسة بالسيد عبد السلام عياد، الذي يُدعى أن جنوداً أُلقيوا القبض عليه في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في قرية واد الزيتون بدائرة صبرة في ولاية تلمسان.
- ١٣ - وتعلق الحالة السابعة بالسيد خليل بايور، الذي يُدعى أن ضباطاً عسكريين أُلقيوا القبض عليه في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ في مكان عمله في البلدية.

- ١٤ - وتعلق الحالة الثامنة بالسيد **ميلود بلعباس**، الذي يُدعى أن الأمن العسكري ألقى القبض عليه في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٤ في وهران.
- ١٥ - وتعلق الحالة التاسعة بالسيد **كريم بلعابد**، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري ألقوا القبض عليه في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في تيزي أوزو.
- ١٦ - وتعلق الحالة العاشرة بالسيد **محمد بلعايدي**، الذي يُدعى أن جنوداً تابعين لشكّة تادمايت ألقوا القبض عليه في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤ في تيزي أوزو.
- ١٧ - وتعلق الحالة الحادية عشرة بالسيد **قادة بلجيلالي**، الذي يُدعى أن الشرطة ألفت القبض عليه في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ في مكان عمله ببلدية وهران.
- ١٨ - وتعلق الحالة الثانية عشرة بالسيد **محمد بلجيلالي**، الذي يُدعى أن الشرطة ألفت القبض عليه في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ في وهران.
- ١٩ - وتعلق الحالة الثالثة عشرة بالسيد **مختار بلجيلالي**، الذي يُدعى أن الشرطة ألفت القبض عليه في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ في وهران.
- ٢٠ - وتعلق الحالة الرابعة عشرة بالسيد **بنيامينة بلقندوز**، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري كانوا يرتدون ملابس مدنية ألقوا القبض عليه في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في عين البية التابعة لدائرة بطيوة في ولاية وهران.
- ٢١ - وتعلق الحالة الخامسة عشرة بالسيد **محمد بلقاضي**، الذي يُدعى أن ضباطاً عسكريين ألقوا القبض عليه في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في وهران.
- ٢٢ - وتعلق الحالة السادسة عشرة بالسيد **بلقادي لعرج**، الذي يُدعى أن الشرطة ألفت القبض عليه في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في وهران.
- ٢٣ - وتعلق الحالة السابعة عشرة بالسيد **عبد الغني بن عابدي**، الذي يُدعى أن الشرطة اختطفته في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ من أمام مسجد عزابة.
- ٢٤ - وتعلق الحالة الثامنة عشرة بالسيد **يوسف بن عيسى**، الذي يُدعى أن عناصر الدرك في البرواقية ألقوا القبض عليه في ١ آب/أغسطس ١٩٩٦.
- ٢٥ - وتعلق الحالة التاسعة عشرة بالسيد **عبد الصمد بن عنان**، الذي يُدعى أن ضباطاً عسكريين ألقوا القبض عليه في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في المنطقة العسكرية في تيارت.
- ٢٦ - وتعلق الحالة العشرون بالسيد **شريف بن دراح**، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ في سجن تازولت.
- ٢٧ - وتعلق الحالة الحادية والعشرون بالسيد **سفيان داموس**، الذي يُدعى أن شرطة دائرة الشراقة ألفت القبض عليه في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في الجزائر العاصمة.

٢٨- وتتعلق الحالة الثانية والعشرون بالسيد **جيلالي العربي**، الذي يُدعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في محكمة تيارت داخل سيارة تابعة للدرك.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٢٩- في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ردت الحكومة الجزائرية على رسالة طلب التدخل الفوري التي أرسلت إليها بالاشتراك مع مكلف آخر بإحدى الولايات في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بشأن تقارير أفادت عن الاستخدام المفرط للقوة أثناء مظاهرة سلمية نظمتها عائلات المفقودين في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأبلغت الحكومة الفريق العامل أن الأجهزة الأمنية قد أخطرت بوجود تجمع غير مصرح به يضم ٢٥ شخصاً بالقرب من مقر وزارة العدل. وطلب المتظاهرون الاجتماع بوزير العدل أو بمسؤول رفيع المستوى لإبلاغ شكواهم. واستجابة لمطالب المتظاهرين، وافق الوزير على الالتقاء بوفد من أربعة ممثلين؛ لكن الاقتراح قوبل برفض المتظاهرين. واضطرت الشرطة، بعد فشل محاولات تهدئة وتفريق هذا الحشد، إلى التدخل من أجل الحفاظ على السلم وإعادة النظام، وأوقف في هذا السياق ١٠ متظاهرين.

٣٠- وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ردت الحكومة الجزائرية على ادعاء عام أرسله الفريق العامل بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة إلى الحكومة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ويتعلق بالكشف عن مقبرة جماعية بالقرب من رأس الماء، عزابة، ولاية سكيكدة^(١). وأبلغت الحكومة الفريق العامل أن النتائج الأولية تشير إلى إمكانية وجود رفات ٢٨ ضحية في المقبرة الجماعية، غير أن التحقيقات لا تزال في مرحلتها التمهيديّة. وسيصدر الخبراء تقريراً نهائياً يهدف إلى وضع صورة تحليلية جينية من أجل تحديد هوية الضحايا. ولم يُبلغ النائب العام لعزابة حتى الآن بأية مزاعم عن حالات اختفاء، ولم يتصل أي شخص من أقارب المختفين بمكتب النائب العام. وأفادت الحكومة كذلك بأن وكيل الجمهورية في سكيكدة تلقى طلباً من فرع قسنطينة التابع للتنسيقية الوطنية لعائلات المفقودين بدعوه إلى اطلاعها بشكل دائم على نتائج التحقيقات ويؤكد استعداد الفرع للمساعدة في تحديد هوية الضحايا.

٣١- وواصل الفريق العامل تجهيز المعلومات التي أحالتها إليه الحكومة في ٥ شباط/فبراير ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن ٢٧٢٢ حالة لم يُبت فيها بعد. واستعرضت المعلومات المتعلقة بـ ١٠٥ حالات لم يبت فيها بعد واعتُبرت تلك المعلومات غير كافية لتوضيح الحالات.

المعلومات المقدمة من المصادر

٣٢- قدمت المصادر معلومات عن ١٤ حالة لم يبت فيها بعد. وعلى أساس المعلومات الواردة من أحد المصادر، قرر الفريق العامل إعادة النظر في حالة السيد **صالح قيطوني** الذي أُلقت الشرطة القبض عليه في قسنطينة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦.

(١) سيدرج المحتوى الكامل للادعاء في التقرير المتعلق بالرسائل الصادر عن الإجراءات الخاصة والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين.

الملاحظات

٣٣- يشكر الفريق العامل الحكومة على ردها على رسالة طلب التدخل الفوري ولكنه يلاحظ بقلق ادعاء الاستخدام المفرط للقوة وتوقيف أقارب ضحايا الاختفاء القسري المشاركين في احتجاجات سلمية. ويذكر الفريق العامل بالفقرة ٣ من المادة ١٣ من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (يشار إليه فيما يلي بـ "الإعلان")، التي تنص على أن "تتخذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق [في اختفاء قسري]، بمن فيهم الشاكي والمحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهديد أو الانتقام". ويود أيضاً أن يذكر بقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٢١، الذي حث فيه المجلس الدول على أن تتخذ خطوات لتوفير الحماية الكافية لفئات تشمل المدافعين عن حقوق الإنسان المناهضين للاختفاء القسري وأسر الأشخاص المختفين مما قد يتعرضون له من تهريب أو اضطهاد أو انتقام أو سوء معاملة.

٣٤- ويشكر الفريق العامل أيضاً الحكومة على ردها على الادعاء العام الذي أرسل إليها في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة بشأن اكتشاف مقبرة جماعية بالقرب من رأس الماء، عزابة، ولاية سكيكدة. ويشجع الفريق العامل الحكومة على مواصلة التحقيقات وتحديد هوية رفات الضحايا وإطلاع أقارب الأشخاص المختفين بشكل دائم على نتائج التحقيقات. وفي هذا الصدد، يود الفريق العامل أن يذكر بالفقرة ٤ من المادة ١٣ من الإعلان التي تنص على أن "يسمح لجميع الأشخاص المعنيين بناء على طلبهم، بالاطلاع على نتائج التحقيق [في حالات الاختفاء القسري]، ما لم يكن في ذلك إضرار بسير التحقيق الجاري".

أنغولا

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣٥- في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رسالة تتعلق بحالتين لم يُبَيَّنَ فيهما بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح هاتين الحالتين.

البحرين

الإجراء العاجل

٣٦- في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، عملاً بإجرائه العاجل، إلى حكومة البحرين حالة تتعلق بالسيد **صادق جعفر منصور الشيباني** الذي يُدعى أن الشرطة السرية أو عناصر الاستخبارات العمانية ألقت القبض عليه في مسقط في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويُدعى أنه سُلم في اليوم نفسه إلى إدارة التحقيقات الجنائية في البحرين. وقدمت إلى حكومة سلطنة عمان نسخة من هذه الرسالة.

٣٧- وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العاجل، إلى الحكومة حالة أخرى تتعلق بالسيد **محمد رمضان عيسى**، الذي يُدعى أن أفراداً مسلحين في زي مدني من موظفي إنفاذ القانون التابعين لإدارة التحقيقات الجنائية ألقوا القبض عليه في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣٨- في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، قدمت الحكومة معلومات فيما يتعلق بأربع حالات لم يبت فيها بعد. وعلى أساس هذه المعلومات، قرر الفريق العامل، في دورته ١٠٣، أن يطبق قاعدة الأشهر الستة على حالة واحدة. وفيما يتعلق بالحالات المتبقية، لم تعتبر المعلومات المقدمة كافية لتوضيح هذه الحالات.

٣٩- وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أرسلت الحكومة رداً على نداء عاجل مشترك أرسل في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ بشأن جملة ادعاءات منها اختفاء السيد **عباس العصفور**. وأشارت الحكومة في ردها إلى "اعتراف شخصين بانتمائهما إلى جماعة إرهابية كانت تخطط لزعزعة الأمن في المملكة. وصدر أمراً توقيف في حق المشتبه فيهما السيد عباس إبراهيم أحمد محمد العصفور وشخص آخر ... في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وسُلم المشتبه فيه السيد عباس إبراهيم أحمد محمد العصفور إلى النيابة العامة مع محضر بالنتائج الوقائية".

المعلومات المقدمة من المصادر

٤٠- قدم أحد المصادر معلومات عن حالة لم يبت فيها بعد. وجرى توضيح الحالة نتيجة لذلك.

التوضيح

٤١- في ضوء المعلومات المقدمة من أحد المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة.

بنغلاديش

رسالة طلب تدخل فوري

٤٢- في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري فيما يتعلق بحالة السيد **أديلور رحمان خان** وأسرته وزملائه في منظمة أوذيكار، وكذلك الحالة الراهنة لهذه المنظمة. والسيد أديلور رحمان خان هو أمين منظمة أوذيكار، وهي منظمة غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان وتقدم تقارير عن حالات الاختفاء القسري وتعمل مع أسر الأشخاص المختفين.

البوسنة والهرسك

الادعاء العام

٤٣ - في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، ادعاءً عاماً^(٢) إلى الحكومة فيما يتعلق بالحالة المحيطة بقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الذي يأمر بإلغاء الأحكام الصادرة في قضايا ١٠ أشخاص يقضون عقوبات بالسجن بسبب ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين والإبادة الجماعية.

الملاحظات

٤٤ - فيما يتعلق بالادعاء العام الذي أرسل في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن الآثار المترتبة على قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الذي يأمر بإلغاء الأحكام الصادرة في قضايا ١٠ أشخاص يقضون عقوبات بالسجن بسبب ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين والإبادة الجماعية والذي جاء نتيجة التطبيق التلقائي لقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يذكر الفريق العامل بأن الاختفاء القسري هو جريمة مستمرة، ويمكن أن يعاقب عليها على أساس تشريع جرى سنه بعد بدء الاختفاء القسري دون انتهاك مبدأ عدم الرجعية، ما دام مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده لم يتضح (الفقرة ٥٧ من الوثيقة A/HRC/16/48/Add.1؛ وانظر أيضاً التعليق العام للفريق العامل بشأن الاختفاء القسري بوصفه جريمة مستمرة، الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/HRC/16/48).

كمبوديا

الإجراء العاجل

٤٥ - في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، عملاً بإجراءاته العاجل، رسالة واحدة تتعلق بمحالتين اثنتين إلى حكومة كمبوديا. وتتعلق الرسالة بشخص كان دون سن ١٨ عاماً وقت حدوث الاختفاء المزعوم، ويُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وهو ملقى على الأرض بالقرب من منطقة كاناديا الصناعية، شارع فينج سرينغ، بنوم بنه، بعد أن أصابته قوات الأمن الكمبودية، حسبما يزعم، بطلق ناري في صدره.

الصين

الإجراء العاجل

٤٦ - في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، عملاً بإجراءاته العاجل، رسالة واحدة إلى حكومة الصين تتعلق بالسيدة شياو بيان، والسيدة أنكشيا منغ، والسيد يوهونغ ليو،

(٢) سينشر المحتوى الكامل للادعاء في التقرير المتعلق بالرسائل الصادر عن الإجراءات الخاصة والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين.

والسيدة **بينغها تشن**، والسيدة **شيوشان تشو**، الذين يُدعى اختطافهم على أيدي الأمن الوطني والسلطات الصينية لاستفسارهم عن احتجاز أحد الأقارب. وجرى توضيح الحالتين المتعلقتين بالسيدة **أنكشيا منغ** والسيد **ليو يوهونغ** في وقت لاحق خلال الدورة على أساس المعلومات التي قدمتها المصادر.

الإجراء العادي

- ٤٧- أحال الفريق العامل حالتين اثنتين إلى حكومة الصين.
- ٤٨- وتتعلق الحالة الأولى بالسيد **شونغياو مي**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في أحد المستشفيات في مدينة قوييانغ بمقاطعة قويتشو.
- ٤٩- وتتعلق الحالة الثانية بالسيدة **يون خه تشانغ**، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في آب/أغسطس ٢٠١٣ في سجن شاندونغ للنساء، قرية شين تشوانغ، بلدة سان كون، مقاطعة قاو شين، مدينة جينان، مقاطعة شاندونغ، ٢٥٠١١٠، الصين.

المعلومات المقدمة من المصادر

- ٥٠- قدم أحد المصادر معلومات عن ثلاث حالات لم يُتَّ فيهما بعد. وجرى توضيح حالتين اثنتين نتيجة ذلك.

التوضيح

- ٥١- في ضوء المعلومات المقدمة من أحد المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالتين اثنتين.

النداءات العاجلة

- ٥٢- في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى الحكومة يتعلق بادعاءات تفيد باحتجاز السيد **جيشينغ غاو** في الحبس الانفرادي.

نشرة صحفية

- ٥٣- في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نشرة صحفية أعرب فيها عن استيائه لوفاة السيدة **شونلي كاو**، المدافعة عن حقوق الإنسان، في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، وقد تعرضت السيدة شونلي لأعمال انتقامية بسبب الجهود الحثيثة التي بذلتها منذ عام ٢٠٠٨ من أجل تكريس الشفافية وزيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل الثاني الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان لسجل حقوق الإنسان في الصين. وفي هذه النشرة الصحفية، حث المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة السلطات الصينية على إجراء تحقيق فوري في الظروف التي أدت إلى

وفاة السيدة تساو وأكدوا أنه من غير المقبول أن يدفع نشطاء المجتمع المدني أفدح الأثمان للتفاعل السلمي والمشروع مع الأمم المتحدة وآلياتها في مجال حقوق الإنسان^(٣).

الملاحظات

٥٤- يساور الفريق العامل القلق لكونه قد اضطر، خلال الفترة قيد الاستعراض، إلى إحالة خمس حالات في إطار إجراءات العاجل ونداء عاجل واحد، وأصدر، بالاشتراك مع ولايات أخرى، نشرة صحفية تتعلق بوفاة السيدة **شونلي كاو**، ويساور الفريق العامل أيضاً القلق إزاء حالة محامي حقوق الإنسان، السيد **جيشينغ غاو** الذي كان قد اختفى مراراً منذ عام ٢٠٠٦، ويُدعى أنه محتجز في الحبس الانفرادي منذ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وحتى الآن. ويشعر الفريق العامل بالقلق أيضاً لكون الرسائل المحالة تكشف استخدام الاختفاء القسري ضد المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات الدينية. ويود الفريق العامل أن يذكر بالمادتين ٢^(٤) و ١٠^(٥) من الإعلان.

كولومبيا

الإجراء العادي

٥٥- أحال الفريق العامل ثلاث حالات إلى حكومة كولومبيا.

٥٦- وتتعلق الحالة الأولى بالسيد **فيدال أنطونيو كاسترو جيرالدو**، الذي يُدعى أنه اختطف في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ على يد جماعة شبه عسكرية.

٥٧- وتتعلق الحالتان الأخريان بالسيد **نيكولاس سيفوينتس لوسادا** والسيدة **ماريسول فيرفيسكاس مونيو**، اللذين يُدعى أنهما اختطفا في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على يد أفراد من الجيش وجماعة شبه عسكرية.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٥٨- في ٤ آذار/مارس ٢٠١٤ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ردت حكومة كولومبيا على ادعاء عام أرسله الفريق العامل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن حالات الاختفاء القسري في الوقت الحاضر في البلد، والتهديدات التي تلقاها أقارب الأشخاص المختفين وعدم إجراء الدولة لتحقيقات ملائمة في هذا الشأن. وأبلغت الحكومة الفريق العامل، من خلال برنامج

(٣) يمكن الاطلاع على النص الكامل للنشرة الصحفية على العنوان التالي:

www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14394&LangID=E

(٤) "لا يجوز لأي دولة أن تمارس أعمال الاختفاء القسري أو أن تسمح بها أو تتغاضى عنها" (الفقرة ١).

(٥) "توضع فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز الأشخاص ومكان أو أمكنة احتجازهم، بما في ذلك حركة نقلهم من مكان إلى آخر، في متناول أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي شخص آخر له مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات، ما لم يعرب الأشخاص المحتجزون عن رغبة مخالفة لذلك" (الفقرة ٢).

حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي واللجنة الوطنية للبحوث، عن إنشاء عدة آليات من أجل منع أعمال الاختفاء القسري منعاً كاملاً في كولومبيا والتحقيق فيها، مثل تعريف الاختفاء القسري بوصفه جريمة مستقلة (القانون رقم ٥٨٩)، وآلية البحث العاجل، والسجل الوطني للأشخاص المختفين، والخطة الوطنية للبحث عن الأشخاص المختفين، وشبكة نظم المعلومات بشأن المختفين والجثث. وجرى أيضاً إنشاء وضع قانوني لأقارب ضحايا الاختفاء القسري وتنظيم موائد مستديرة إقليمية.

٥٩- وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رسالة تتعلق بحالة واحدة لم يُثبِت فيها بعد، وهي حالة مسجلة في إطار إحصاءات إكوادور. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الإجراء العادي

٦٠- أحال الفريق العامل أربع حالات إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة جمهورية كوريا أيضاً نسخاً من تلك الحالات.

٦١- وتتعلق الحالة الأولى بالسيد **جاي بيونغ - يول**، الذي يُدعى أنه اختطف من المدرسة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٥٠ على يد أفراد من القوات التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦٢- وتتعلق الحالة الثانية بالسيد **جاي يون - تشان**، الذي كان دون سن ١٨ عاماً وقت اختفائه المزعوم، ويُدعى أنه اختطف في ١٠ آب/أغسطس ١٩٥٠ على يد جنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من منزله في جمهورية كوريا.

٦٣- وتتعلق الحالة الثالثة بالسيد **هونغ بيوم - بيو**، الذي يُدعى أن جيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جنده قسراً في تموز/يوليه ١٩٥٠ من جمهورية كوريا.

٦٤- وتتعلق الحالة الرابعة بالسيد **كيم ها - يون**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في سجن سيودايمن في جمهورية كوريا وهو محتجز لدى جيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل نقله إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦٥- في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رسالة تتعلق بـ ٢٢ حالة لم يُثبِت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

المعلومات المقدمة من المصادر

٦٦- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُثبِت فيها بعد.

الملاحظات

٦٧- نظر الفريق العامل في دورته ١٠٣ في تقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)، الذي قدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والعشرين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٤. وأعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء النتائج التي خلصت إليها اللجنة والتي تؤكد أن جرائم في حق الإنسانية قد اقترفت ولا تزال تقترف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشمل تلك الجرائم، حسبما أفاد التقرير، طائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، من بينها الاختفاء القسري. ويشعر الفريق العامل بالقلق لأن هذه الجرائم قد اقترفت ضد أشخاص من بلدان أخرى اختطفوا أو مُنعوا من العودة إلى أوطانهم تطبيقاً لسياسة منهجية، وذلك كي تستفيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عملهم ومهاراتهم الأخرى. ويتابع الفريق العامل عن كثب الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتلقى الفريق العامل بشكل متزايد معلومات عن حالات مبلغ عنها تتعلق بالاختطاف المنهجي والاختفاء القسري لأشخاص من بلدان أخرى منذ عام ١٩٥٠.

٦٨- وحسبما أوضح الفريق العامل في تعليقه العام على الاختفاء القسري بوصفه جريمة ضد الإنسانية (A/HRC/13/31 و A/HRC/13/31/Corr.1، الفقرة ٣٩)، فعندما تُقدّم ادعاءات فيما يتعلق بوجود ممارسات اختفاء قسري قد تصل إلى درجة الجرائم ضد الإنسانية، يقوم الفريق العامل بتقييم هذه الادعاءات، ويحيلها، عند الاقتضاء، إلى السلطات المختصة سواء أكانت دولية أم إقليمية أم محلية. ونظراً لخطورة الوضع، قرر الفريق العامل في الدورة الإعراب عن قلقه البالغ فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري في البلد من خلال توجيه رسائل خطية إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، والأمين العام، يطلب فيها منهم اتخاذ أية إجراءات مناسبة قد يرونها ملائمة. وأبلغ الفريق العامل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمبادرة توجيه تلك الرسائل في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الإجراء العادي

٦٩- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتعلق هذه الحالة بالسيد فابيان كيتوي، الذي يُدعى أن ضباطاً من الجيش الوطني الكونغولي ألقوا عليه القبض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤. ووفقاً للمعلومات الواردة، كان السيد كيتوي، قبل الادعاء الذي أكد اعتقاله، محتجزاً من طرف وزارة الداخلية.

الجمهورية الدومينيكية

الإجراء العاجل

٧٠- في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، عملاً بإجراءاته العاجل، إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية حالة واحدة تتعلق بالسيد **راندي فيسكاينو غونزاليس**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في مركز شرطة منطقة لوس فرايلس الثانية، في سانتو دومينغو إيستي، بعد توقيفه، حسبما ذكر، على أيدي ضباط تابعين لمركز الشرطة المشار إليه آنفاً.

إكوادور

المعلومات المقدمة من الحكومة

٧١- في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أرسلت حكومة إكوادور رسالة تتعلق بأربع حالات لم يُتَّ فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

مصر

الإجراء العاجل

٧٢- أحال الفريق العامل ثلاث حالات إلى الحكومة المصرية في إطار إجراءاته العاجل.

٧٣- وأحيلت الحالتان الأوليان في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وهما تتعلقان بالسيد **عمر إبراهيم الحسيني**، الذي يُدعى أن قوات الشرطة ألقت القبض عليه في محافظة الشرقية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، والسيد **أحمد الوليد الشال**، الذي يُدعى أن قوات أمن الدولة ألقت القبض عليه في المنصورة، الدقهلية، في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤.

٧٤- وجرى توضيح حالة السيد أحمد الوليد الشال في وقت لاحق على أساس المعلومات التي قدمها المصدر.

٧٥- وأحيلت الحالة الثالثة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وهي تتعلق بالسيد **باسم محسن حسن علي الخريبي**، الذي يُدعى أنه أُلقي عليه القبض في المنصورة، الدقهلية، في ٤ آذار/مارس ٢٠١٤ على أيدي عناصر من الشرطة والأمن الوطني.

المعلومات المقدمة من المصادر

٧٦- قدم أحد المصادر معلومات بشأن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد. وجرى توضيح هذه الحالة نتيجة ذلك.

التوضيح

٧٧- في ضوء المعلومات المقدمة من المصدر، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة.

السلفادور

المعلومات المقدمة من الحكومة

٧٨- يشكر الفريق العامل الحكومة على ردها على رسالة طلب التدخل الفوري والتي أرسلت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهي تتعلق بالهجوم العنيف على رابطة البحث عن الأطفال المفقودين (Asociación Pro-Búsqueda de Niñas y Niños Desaparecidos)، وإتلاف معلومات أساسية لعملية الحقيقة والعدالة والجبر في البلد. وأفادت الحكومة بأن الدولة قد عملت، من خلال مكتب المدعي العام والشرطة المدنية الوطنية، على توثيق تصريحات الضحايا والشهود بشأن هذا الهجوم، واتخذت خطوات مختلفة لتقصي الحقائق وضمان أمن موظفي الجمعية ومراققيها.

الملاحظات

٧٩- يشجع الفريق العامل الحكومة على مواصلة التحقيقات بخصوص هذه المسألة.

غامبيا

الإجراء العادي

٨٠- أحال الفريق العامل حالتين اثنتين إلى حكومة غامبيا. وتعلق هاتان الحالتان بالسيد الحاج ماموت سيساي والسيد إيو جوبي، اللذين يُدعى أنهما شوهدا آخر مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في جوسوانغ، بانجول، بعد تعرضهما، حسبما ذكر، في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ للاختطاف على يد وكالة الاستخبارات الوطنية من أمام شقتهم الواقعة في كولولي، غامبيا.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٨١- في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رسالة تتعلق بحالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

غواتيمالا

رسالة طلب تدخل فوري

٨٢- في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري إلى الحكومة فيما يتعلق بالجزاءات التي فرضتها محكمة الشرف التابعة لرابطة المحامين والمؤثّقين في غواتيمالا على القاضية ياسمين باريوس.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٨٣- في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤ ردت حكومة غواتيمالا على الادعاء العام الذي أرسله الفريق العامل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن التحقيق في حالات الاختفاء القسري خلال النزاع المسلح في غواتيمالا (١٩٦٢-١٩٩٦). وأفادت الحكومة في ردها الموجه من خلال اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان بأن حالات الاختفاء القسري لا تنطبق على الأحداث التي وقعت خلال النزاع المسلح الداخلي، لأنها لم تُدرج في القانون الجنائي إلا في عام ١٩٩٦. ومن ثم، فإنه يمكن اعتبار الاختفاء القسري احتجازاً غير قانوني أو اختطافاً يسقط بالتقادم بعد مرور ٢٠ عاماً على ارتكابه.

الملاحظات

٨٤- يوجه الفريق العامل انتباه الحكومة إلى أن الاختفاء القسري جريمة مستمرة وأن تصنيف أي حالة من حالات الاختفاء القسري على أنها حالة لا تخضع لقانون التقادم يشكل ضمناً ملموساً لمكافحة الإفلات من العقاب. وإذا ما طُبّق قانون التقادم، فلا بد أن توضح التشريعات المحلية أن التقادم لن يعمل به ما دام لم يتضح مصير أو أماكن وجود الضحايا.

المعلومات المقدمة من المصادر

٨٥- إجابة على رد حكومة غواتيمالا (انظر الفقرة ٨٣ أعلاه)، ذكر مصدر الادعاء العام أن التشريعات والسوابق القضائية في غواتيمالا قد حددت الطابع الدائم لجريمة الاختفاء القسري وأنه ينبغي تطبيقه على حالات الاختفاء القسري التي وقعت قبل ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، فإن القرارات المتعلقة بالعفو أو التقادم والتي تحول دون إجراء التحقيقات ومعاينة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مثل حالات الاختفاء القسري هي قرارات غير مقبولة. وعلاوة على ذلك، يرى المصدر أن الدولة لم تتخذ، في الواقع العملي، تدابير جادة وملموسة لتحديد مصير وأماكن وجود الأشخاص المختفين في غواتيمالا.

غينيا

الإجراء العادي

٨٦- أحال الفريق العامل سبع حالات إلى حكومة غينيا. وتعلق هذه الحالات السبع بالسيد عبد العزيز ديالو، والسيدة فاتوماتا بينتا باه، والسيد كاراموكو نوهو سو، والسيد مامادو أليو باه، والسيد سليمان سو، والسيد سليمان ديالو، والسيد إسماعيل سوماه. وقد شوهدهوا جميعهم آخر مرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ داخل الملعب في ديكسين، كوناكري، لدى مشاركتهم في مسيرة احتجاجية. وذكر أنهم اختفوا خلال قمع قوات الدفاع والأمن لتلك المسيرة.

إندونيسيا

الإجراء العاجل

٨٧- في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، عملاً بإجرائه العاجل، إلى حكومة إندونيسيا حالة تتعلق بالسيد ديدي خير الدين، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش اختطفوه من محل إقامته في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

العراق

المعلومات المقدمة من المصادر

٨٨- قدم المصدر معلومات بشأن سبع حالات لم يُتَّ فيها بعد.

ليبيا

الادعاء العام

٨٩- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تفيد بوجود عقبات اعترضت تنفيذ الإعلان في ليبيا.

٩٠- وتلقى الفريق العامل، على وجه التحديد، تقارير تفيد بأن الكثيرين من الطوارق (جماعة محلية عريقة من الليبيين السود) قد اختفوا و/أو اختطفوا في أعقاب النزاع الذي شهده البلد، ولا سيما في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. ويُدعى أن الطوارق اعتقلوا في نقاط التفتيش وفي المخيمات والشوارع والمنازل وحتى المستشفيات على أيدي ميليشيات مسلحة مناهضة للقذافي بعد أن اتهمتهم بمناصرة حكومة هذا الأخير وارتكاب جرائم حرب. ووفقاً للمصدر، نُقل المختطفون إلى مراكز احتجاز في مصراتة وادعى أنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ولا يزال الكثير من الطوارق المخطوفين في عداد المفقودين ومجهولي المصير.

٩١- وأفادت تقديرات ممثلي جماعة الطوارق بأن ما يزيد عن ٣٠٠ ١ شخص من الطوارق هم في عداد المفقودين أو المحتجزين. ويُدعى أن العديد من الطوارق قد احتجزوا، دون تهمة أو محاكمة، في السجون التابعة للدولة وفي المراكز التي لا تشرف عليها الدولة. وأفيد عن عدم استجواب الكثير من المختطفين منذ أن أُلقي القبض عليهم. ويُدعى أن من بين المعتقلين أيضاً أشخاصاً تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، ووردت معلومات تفيد باحتجاز ما لا يقل عن تسعة أشخاص تقل أعمارهم عن ١٨ سنة لمدة تصل إلى ٢٠ شهراً في ربيع عام ٢٠١٣، دون إحالتهم إلى النيابة العامة ودون السماح لأسرهم بزيارتهم.

٩٢- وعلى الرغم من أنه يسمح، من حيث المبدأ، بالزيارات في سجون الدولة ومراكز الاحتجاز غير الرسمية في مصراته، فقد أفيد بأن أقارب المسجونين من الطوارق يترددون كثيراً في زيارتهم خوفاً من انتقام ميليشيات مصراته.

٩٣- ووفقاً للمعلومات الواردة، فقد طلب المجلس المحلي للطوارق مراراً وتكراراً من السلطات القضائية موافاته بقائمة تضم جميع المحتجزين من الطوارق، ولكنه لم يتلق إجابة مرضية حتى الآن؛ وعليه، فإن العديد من الأقارب لا يمتلكون أية معلومات عن مصير أو أماكن وجود أحبائهم منذ اللحظة التي فقدوا فيها في عام ٢٠١١.

٩٤- وأفيد أيضاً أن هذا الوضع قد ترك تأثيراً بالغاً على الحالة الاقتصادية للكثير من أسرى الطوارق، حيث يمثل الشخص الذي يُجهل مصيره المعيل الرئيسي لأسرته في الكثير من الحالات. وعلاوة على ذلك، فقد أفيد أن أقارب المختفين يواجهون العقبات لدى كل محاولة يحاولونها لتسجيل أنفسهم في وزارة شؤون أسرى الشهداء والمفقودين للحصول على مساعدة مالية نظراً لعدم حيازتهم على شهادات إثبات الوفاة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تلقى أعيان الطوارق من مصادر غير معلنة صوراً لجثث أشخاص من الطوارق ممن توفوا في ظروف غامضة. ومع ذلك، فإن ٩٣ أسرة من الأسرى التي استطاعت تحديد هوية أحبائها من الصور لا تزال، على الرغم من ذلك، غير قادرة على الحصول على شهادات وفاة، أو على أي توضيح بشأن ظروف وفاتهم.

٩٥- ولاحظ الأمين العام في التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2014/131)، أن وزارة العدل تقدر أن حوالي ٧٠٠٠ شخص لا يزالون قيد الاحتجاز فيما يتعلق بنزاع عام ٢٠١١، وهم في انتظار اتخاذ الإجراءات القضائية (الفقرة ٣٣). وأفيد بأن كُتائب مسلحة ليس للحكومة سلطة فعلية عليها هي التي تحتجز في أغلب الأحيان هؤلاء الأشخاص الذين يضمنون في صفوفهم أفراداً تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. ويقضي قانون العدالة الانتقالية، الذي اعتمد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على وجه التحديد، بأن يُفرج عن هؤلاء المحتجزين أو يُسلموا إلى القضاء في غضون ٩٠ يوماً. ووفقاً لما ورد في تقرير الأمين العام، يواجه هذا الجانب من القانون صعوبات في التنفيذ نظراً لعدم خضوع معظم مرافق الاحتجاز لرقابة الدولة، وغياب بيئة آمنة يمكن أن يعمل القضاء في ظلها (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥).

٩٦- ويدرك الفريق العامل أنه لا يزال يتعين إثبات ما إذا كان جميع الأشخاص المذكورين أعلاه قد أصبحوا من ضحايا الاختفاء القسري وفقاً للتعريف الوارد في الإعلان. ومع ذلك، يذكر الفريق العامل بأنه لا يمكن استبعاد أن هؤلاء الأشخاص قد أصبحوا من ضحايا الاختفاء القسري في حالة عدم إجراء التحقيقات المناسبة.

موريتانيا

الإجراء العادي

٩٧- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة موريتانيا. وتتعلق هذه الحالة بالسيد سايا بيبي، الذي يُدعى أنه اختطف على أيدي ضباط تابعين لشرطة مقاطعة ألاك والأمن الوطني في أغشوركيت، ألاك، في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠.

المكسيك

الإجراء العادي

٩٨- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة المكسيك. وتتعلق هذه الحالة بالسيد سيرجيو سالغادو نونيز، الذي يُدعى أنه اختطف في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ على أيدي ضباط تابعين للشرطة الاتحادية لولاية خاليسكو.

النداء العاجل

٩٩- في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى الحكومة يتعلق بادعاءات تفيد بالاحتجاز التعسفي للسيد ماركو أنطونيو فالي كابانياس واختفائه قسرياً.

الادعاء العام

١٠٠- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تفيد بوجود عقبات اعترضت تنفيذ الإعلان في المكسيك.

١٠١- وذكر أن لجنة تقصي الحقائق التابعة لولاية غيريرو، والتي أنشئت للتحقيق في حالات الاختفاء القسري خلال "الحرب القذرة" (١٩٦٩-١٩٧٩)، قد واجهت صعوبات في أداء عملها وفي الوصول إلى المعلومات التي يتضمنها الأرشيف الوطني العام، وأدعى أن أعضاءها كانوا عرضة للمضايقات.

١٠٢- وبموجب مرسوم رئاسي صدر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، لم تعد الوثائق المسلمة إلى الأرشيف الوطني العام معلومات غير علنية، وأصبحت متاحة لأي شخص يريد الرجوع إليها. وأفيد بأن وزارة الداخلية قد نقلت هذه المعلومات برمتها من مديرية الأمن الاتحادية السابقة وإدارة السياسات والبحوث الاجتماعية، ووضعتها تحت رعاية مركز التحقيقات والأمن الوطني. وضمت هذه المعلومات إلى ٩٢٠ صندوقاً يتضمن معلومات أساسية صادرة عن وزير الداخلية، وبيانات تعود إلى الفترة الممتدة من عام ١٩١٨ إلى أوائل الثمانينات من القرن الماضي.

١٠٣- ومع ذلك، فإن الوثائق المتاحة حالياً في الأرشيف الوطني العام لا تزال، فيما يزعم، غير منظمة وغير كاملة. ويُدعى أن الأرشيف الوطني العام يعتزم تجهيز جميع الوثائق على أشربة ميكروفيلمية، غير أنه لم ينفذ ذلك قط. ولا يمكن أيضاً للجمهور العام أن يطلع بشكل واف على المجموعة الكاملة لوثائق مديرية الأمن الاتحادية.

١٠٤- ويُزعم أن الكثير من وثائق مديرية الأمن الاتحادية موضوع في غير مكانه الصحيح، ولا يحمل أرقامه الأصلية أو جرى ترتيبه ضمن فئات لا صلة له بها. وبالإضافة إلى ذلك، يدعي فريق البحوث التابع للجنة تقصي الحقائق لولاية غيريرو أنه لم يكن بمقدوره الوصول إلى القبو الذي تحفظ فيه الوثائق الحساسة التي تعود إلى مكتب المدعي الخاص السابق المعني بالحركات الاجتماعية والسياسية في الماضي. وقد طلب الفريق أن تتاح له إمكانية الوصول إلى هذا الموقع، ولكن طلبه قوبل، حسبما ذكر، بالرفض.

١٠٥- وأفيد بأن أعضاء لجنة تقصي الحقائق التابعة لولاية غيريرو لم يتمكنوا من العثور على العديد من الملفات التي استشهدت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص "الحرب القذرة". وادعى أن بعض التقارير الواردة من أعوان وموظفين عامين، والتي كانت محفوظة في الملفات، قد ضاعت أو أُلقت أو أخفيت. واختفى أيضاً التقييم من السجلات أو أزيل منها، حسبما يزعم، أو أعيد تصنيف هذه السجلات.

١٠٦- وانتهت ولاية لجنة تقصي الحقائق التابعة لولاية غيريرو في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ومع ذلك، فقد ووفق على تمديد ولايتها لمدة ستة أشهر؛ وسيقدم تقريرها النهائي في موعد لا يتجاوز ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويُدعى أن ولاية غيريرو لم تعتمد حتى الآن الميزانية اللازمة لتمديد هذه الولاية. وأفيد بأن كونغرس ولاية غيريرو قد أكد أن حكومة الولاية هي الجهة التي ينبغي لها أن تساهم في الميزانية. ولم ترد حكومة الولاية بعد على هذه المسألة.

١٠٧- وستؤثر هذه المسألة تحديداً على عمليات نبش القبور للعثور على رفات الضحايا. وتسود حالة من عدم التيقن بشأن ما إذا كان ينبغي أن تكون الدولة والسلطات الاتحادية الجهتين المسؤولتين عن الترخيص والاضطلاع بعمليات نبش القبور لاستخراج الجثث في ولاية غيريرو. وعلاوة على ذلك، فإن المنطقة المراد البحث فيها تحتاج إلى الحماية قبل قدوم موسم الأمطار والأعاصير.

١٠٨- ويزعم أن مكتب المدعي الخاص السابق المعني بالحركات الاجتماعية والسياسية في الماضي ومكتب التنسيق العام للبحوث التابع للمدعي العام آنذاك كانا يقبلان الشكاوى المقدمة من الناجين من الإخفاء، ولكنهما كانا يبلغان هؤلاء الأشخاص، فيما يُذكر، أن إساءة استعمال السلطة جريمة تسقط بالتقادم. وفي جلسة استماع أمام لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، أفيد بأن الدولة المكسيكية عرضت إمكانية تقديم تعويضات في الحالات التي لم تثبت منها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

١٠٩ - وأشار المصدر إلى أن العديد من أعضاء وموظفي لجنة تقصي الحقائق التابعة لولاية غزيريو قد تلقوا، حسبما ذكر، تهديدات أو تعرضوا لاعتداءات في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٤، بما في ذلك تعرضهم للمضايقات والتهديدات الهاتفية والسرقعة. ولم يحقق، حسبما يُزعم، في هذه الحوادث على النحو الملائم.

المغرب

الإجراء العادي

- ١١٠ - أحال الفريق العامل سبع حالات إلى الحكومة المغربية.
- ١١١ - وتتعلق الحالة الأولى بالسيد **يهديه بوتباعة**، الذي يُدعى أن ضباطاً من جهاز الاستخبارات اختطفوه في العيون في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
- ١١٢ - وتتعلق الحالة الثانية بالسيدة **فاطمتو دجيمي**، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة داخل ثكنة تابعة لفرق التدخل المتنقلة في العيون في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٤.
- ١١٣ - وتتعلق الحالة الثالثة بالسيد **مولاي أبا القاسمي**، الذي يُدعى أن ضباطاً من القوات المسلحة الملكية المغربية اختطفوه في جديريّة في عام ١٩٧٨.
- ١١٤ - وتتعلق الحالة الرابعة بالسيد **الحافظ القطب**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في مركز الاحتجاز التابع لمركز قيادة فرق التدخل المتنقلة في العيون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.
- ١١٥ - وتتعلق الحالة الخامسة بالسيد **فراشي محمد سالم بوي بركة**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ثكنة عسكرية في العيون في عام ١٩٧٦. وأُرسلت نسخة تتعلق بالحالتين إلى حكومة إسبانيا.
- ١١٦ - وتتعلق الحالة السادسة بالسيدة **سعاد الكارحي**، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في شارع إدريس الأول، الحي الحجري، في العيون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.
- ١١٧ - وتتعلق الحالة السابعة بالسيد **الحاج العياشي بن عبد السلام عوادي**، الذي يُدعى أنه اختطف على يد عناصر من جيش التحرير الوطني في تيزنيت في ٢١ أيار/مايو ١٩٥٦.

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ١١٨ - في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، أرسلت الحكومة المغربية رسالة تتعلق بـ ١٥ حالة لم يُبَيَّن فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.
- ١١٩ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، ردت الحكومة المغربية على رسالة الادعاء العام التي أرسلت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن العثور على رفات ثمانية أشخاص في فدرّة لقويعة بمنطقة السمارة، وهي منطقة تخضع لإشراف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وأشارت الحكومة في ردها إلى أن هيئة الإنصاف والمصالحة قد حققت في حالات

الاختفاء المزعوم ولكنها لم تتمكن من توضيحها خلال فترة ولايتها (٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥). وعليه، فقد سلمت هذه الحالات إلى لجنة المتابعة التي أنشأها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦. وأفادت الحكومة المغربية كذلك أنها لم تحصل حتى الآن على كامل المعلومات من فريق الأدلة الجنائية، وأكدت أن إفادات الشهود المتباينة والمتناقضة لم تقدم أسساً كافية لتأكيد مزاعم الاعتقال والإعدام خارج نطاق القضاء، حسبما أفاد به مصدر الادعاء العام.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٠ - قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد. وجرى توضيح تلك الحالة نتيجة ذلك.

١٢١ - ورداً على الجواب الذي قدمته الحكومة المغربية (انظر الفقرة ١١٩ أعلاه)، أبلغ مصدر الادعاء العام الفريق العامل أن فريق الأدلة الجنائية استمر في إطلاع الحكومة على النتائج التي خلص إليها. وقد أرسلت إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ نسخة من تقرير الفريق الذي يتضمن نتائج أنثروبولوجيا الطب الشرعي، ونتائج اختبارات الحمض النووي، وكذلك شهادات أقارب الضحايا. وأفاد المصدر كذلك أنه قد تسنى تحديد هوية الضحايا وسبب وفاتهم، وفقاً لأرقى معايير البحث، على أيدي فريق من المهنيين ذوي المؤهلات العالية والخبرة الدولية الكبيرة.

التوضيح

١٢٢ - عقب المعلومات التي قدمها المصدر، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة.

الملاحظات

١٢٣ - يود الفريق العامل أن يشكر الحكومة على ردها المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ على الادعاء العام الذي أحاله الفريق العامل بعد دورته ١٠١ بشأن اكتشاف رفات ثمانية أشخاص يفترض أنهم دفنوا في مقبرة جماعية في فدرية لقويعة. وفي هذا الصدد، يود الفريق العامل أن يؤكد أن لأسر الضحايا الحق في معرفة الحقيقة، على النحو المبين في تعليقه العام بشأن الحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري (A/HRC/16/48، الفقرة ٣٩)، وأن يؤكد كذلك على أهمية إجراء تحقيق كامل ومستقل في مزاعم الاختفاء القسري.

باكستان

الإجراء العاجل

١٢٤ - في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أرسل الفريق العامل، عملاً بإجرائه العاجل، رسالة واحدة تتضمن ١٨ حالة إلى حكومة باكستان. وتتعلق هذه الحالات بـ ١٨ عضواً من حركة "مهاجر قوامي"، وهم السادة أمير أحمد نظامي سيد، وجاويد أختار ميو محمد، ومحبوب منير

حسن، وقاسم علي سيد، وفرحان محمد، وصغير محمود، وكريم الدين سيد، وزير أحمد، وعلي محمد، ونعيم محمد، وعارف حسين نظامي، وإرشاد قرشي، وعتيق الرحمن ميواتي، وعصمان علي، وجول زيشان بلوش، وسعيد محمد، وفاروق أحمد، وأرشاد عباسي، الذين يُدعى أنهم اختطفوا واحتجزوا منذ آذار/مارس ٢٠١٣ على أيدي أفراد يعتقد أنهم ينتمون إلى هيئات إنفاذ القانون في باكستان.

رسالة طلب التدخل الفوري

١٢٥- في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أرسل الفريق العامل، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن وضع السيد نصر الله بلوش وأسرته. والسيد نصر الله بلوش هو رئيس "صوت البلوش المفقودين"، وهي منظمة غير حكومية أنشأتها في عام ٢٠٠٩ أسر ضحايا الاختفاء القسري. وتعرب المنظمة عن دواعي القلق نيابة عن أسر الأشخاص المختفين وتناضل من أجل أن يعودوا إليها سالمين.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٢٦- في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أرسلت حكومة باكستان رسالة تطلب فيها معلومات عن حالتين اثنتين لم يُتَّ فيهما بعد.

١٢٧- وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أرسلت حكومة باكستان رسالة أخرى تتعلق بأربع حالات لم يُتَّ فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٨- قدّم أحد المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيهما بعد.

بيرو

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٩- قدّم أحد المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيهما بعد.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٣٠- في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أرسلت حكومة بيرو رسالة تتعلق بـ ١٦ حالة لم يُتَّ فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

الاتحاد الروسي

النداءات العاجلة

١٣١- في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى حكومة الاتحاد الروسي بشأن السيد يفغيني

فيتيشكو، الذي يُدعى أنه نُقل من المركز رقم ١ للاحتجاز السابق للمحاكمة في منطقة كراسنودار إلى مكان مجهول في منطقة تامبوف، وشوهد آخر مرة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤ حينما زاره محاميه.

جنوب أفريقيا

الإجراء العادي

١٣٢ - أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة جنوب أفريقيا. وتتعلق هذه الحالة بالسيدة نوكولتهولا أوريليا سيميلان، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ في الصندوق الخلفي لإحدى المركبات بالقرب من إشارة التوقف الواقعة عند تقاطع طرق فوشفيل/كارلتونفيل وجوهانسبرغ/بوتشيفستروم، في مدينة جوهانسبرج. وقد أُفيد أن فرع الأمن التابع لشرطة الأمن في جنوب أفريقيا وقوات الشرطة التابعة لمنطقة سويتو هما الجهتان المسؤولتان عن اختفائها.

إسبانيا

الإجراء العادي

١٣٣ - أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة إسبانيا. وتتعلق هذه الحالة بالسيد خوسيه ميغيل إيتسيباريا الفاريز، "نابارا"، الذي يُدعى أنه اختطف في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٠ على أيدي عناصر من كتية بلاد الباسك الإسبانية. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة فرنسا أيضاً نسخة عن هذه الحالة.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٣٤ - قدمت المصادر معلومات عن حالتين اثنتين لم يُتَّ فيهما بعد.

الادعاء العام

١٣٥ - في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، ادعاءً عاماً^(٦) إلى الحكومة بشأن التغيير في القانون العضوي رقم ١٩٨٥/٦ المتعلق بالسلطة القضائية المتصلة بالولاية القضائية العالمية. ومن شأن هذا التغيير في القانون أن يُضيق نطاق تطبيق المحاكم الإسبانية لمبدأ الولاية القضائية العالمية ويحد من قدرة القضاة الإسبان على التحقيق في الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي ومقاضاة مرتكبيها.

(٦) سيدرج المحتوى الكامل للادعاء في التقرير المتعلق بالرسائل الصادرة عن الإجراءات الخاصة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين.

سري لانكا

الإجراء العادي

- ١٣٦ - أحال الفريق العامل ١٧ حالة إلى حكومة سري لانكا.
- ١٣٧ - وتتعلق الحالة الأولى بالسيد **ثيفاغاران أروموغام** الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في آذار/مارس ٢٠٠٩ في موليفايكال ("منطقة حظر إطلاق نار")، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا، التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة.
- ١٣٨ - وتتعلق الحالة الثانية بالسيد **أثيثان بالاكريشان**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في سيراتي كولام، منار، إقليم الشمال، سري لانكا. وحسب المعلومات الواردة، قد يكون الجيش السريلانكي هو المسؤول عن اختفائه المزعوم.
- ١٣٩ - وتتعلق الحالة الثالثة بالسيد **راتنام كيثيسواران**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ في منطقة فادوفان الخاضعة لسيطرة الجيش، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا. وحسب المعلومات الواردة، قد يكون الجيش السريلانكي هو المسؤول عن اختفائه المزعوم.
- ١٤٠ - وتتعلق الحالة الرابعة بالسيد **كيثيسواران ماكينثيران**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في موليفايكال ("منطقة حظر إطلاق نار")، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا، التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة.
- ١٤١ - وتتعلق الحالة الخامسة بالسيد **كاندايه ماثيفاثاناكومار**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ في فاتوفاغال ("منطقة حظر إطلاق نار")، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا، بعد أن سلّم نفسه، حسبما ذكر، للجيش السريلانكي.
- ١٤٢ - وتتعلق الحالة السادسة بالسيدة **كارثيكا مونيشواران**، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في نقطة تفتيش أوماني الخاضعة لسيطرة الجيش، مقاطعة فافونيا، إقليم الشمال، سري لانكا. وحسب المعلومات الواردة، قد يكون الجيش السريلانكي هو المسؤول عن اختفائها المزعوم.
- ١٤٣ - وتتعلق الحالة السابعة بالسيد **مونوكومار موروجيسو**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ في موليفايكال ("منطقة حظر إطلاق نار")، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا، التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة.
- ١٤٤ - وتتعلق الحالة الثامنة بالسيد **نيروجان نافينثيران**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ في موليفايكال ("منطقة حظر إطلاق نار")، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا، التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة.

- ١٤٥ - وتعلق الحالة التاسعة بالسيد **مايوران بانيرشيلفام**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في المنطقة الخاضعة لسيطرة الجيش في ماناكولام، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا، بعد أن سلّم نفسه، حسبما ذكر، للجيش السريلانكي.
- ١٤٦ - وتعلق الحالة العاشرة بالسيدة **كانثيمائي رانغاسامي**، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ في ماثالان، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا. وحسب المعلومات الواردة، قد يكون الجيش السريلانكي هو المسؤول عن اختفائها المزعوم.
- ١٤٧ - وتعلق الحالة الحادية عشرة بالسيد **سيناثوراي راثيسوارن**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في بوثوماثالان ("منطقة حظر إطلاق نار")، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال. وحسب المعلومات الواردة، قد يكون الجيش السريلانكي هو الذي اعتقله.
- ١٤٨ - وتعلق الحالة الثانية عشرة بالسيدة **نارشيكا رافيشانثيران**، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ في إيراتاي فايكال، إقليم الشمال، سري لانكا. وحسب المعلومات الواردة، قد يكون الجيش السريلانكي هو المسؤول عن اختفائها المزعوم.
- ١٤٩ - وتعلق الحالة الثالثة عشرة بالسيدة **ساثاسيفان ساثانثيني**، التي يُدعى أنها شوهدت آخر مرة في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ في مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا. وحسب المعلومات الواردة، قد يكون الجيش السريلانكي هو المسؤول عن اختفائها المزعوم.
- ١٥٠ - وتعلق الحالة الرابعة عشرة بالسيد **باكيراثان سيفاراتنام**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ في فاتوفاغال ("منطقة حظر إطلاق نار")، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا، التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة.
- ١٥١ - وتعلق الحالة الخامسة عشرة بالسيد **إيامبيلاي شيفابالان**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ في منطقة فاتوفان الخاضعة لسيطرة الجيش، مقاطعة مولايتيفو، إقليم الشمال، سري لانكا.
- ١٥٢ - وتعلق الحالة السادسة عشرة بالسيد **سوجيفاراج ثانغافيل**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في كومبافيل، إقليم الشمال، سري لانكا. وحسب المعلومات الواردة، قد يكون الجيش السريلانكي هو المسؤول عن اختفائه المزعوم.
- ١٥٣ - وتعلق الحالة السابعة عشرة بالسيد **فيجايكانشان ثارماكولاسينغام**، الذي يُدعى أنه شوهد آخر مرة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ في فاداكاشي، إقليم الشمال، مقاطعة كيلينوش، إقليم الشمال، سري لانكا. وحسب المعلومات الواردة، قد يكون الجيش السريلانكي هو المسؤول عن اختفائه المزعوم.

رسالة طلب التدخل الفوري

١٥٤- في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن ادعاءات تتعلق بأفعال ترهيب وانتقام، بما في ذلك التهديد بقتل السادة سيلفاكومار كريشنايلاي، وسانجيو سامبات جاياباردينا موديانسيلاج، وجود بيسيل سوساي أنثرياي، والسيدة سانيا سانداناداس، وهم من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون مع حركة التضامن الوطنية مع مصايد الأسماك، بما في ذلك، في بعض الحالات، العمل المتصل بزيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى سريلانكا في آب/أغسطس عام ٢٠١٣.

١٥٥- وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري فيما يتعلق بحالة السيدة باليندران جايابكوماري، وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان تعنى بموضوع حالات الاختفاء القسري في سري لانكا، وابنتها البالغة ١٣ سنة من العمر، والسيد روكي فرناندو، وهو موظف سابق في المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ومدافع بارز عن حقوق الإنسان على المستوى المحلي، وهو يركز جهوده على القضايا المتعلقة بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان في البلد وحرية التعبير والاختفاء القسري والاستيلاء على الأراضي والتشريد القسري، والسيد برفين أومي، المدير السابق لمركز السلم والمصالحة، الذي ينشط في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتسوية النزاعات والإغاثة الإنسانية للمشردين داخلياً.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٥٦- في ٢٤ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، أرسلت حكومة سري لانكا رسائل تتعلق بـ ٤٧٨ حالة لم يُتَّ فيها بعدد. وعلى أساس المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل، في دورته ١٠٣، أن يطبق قاعدة الأشهر الستة على حالة واحدة. وفيما يتعلق بالحالات المتبقية، اعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

١٥٧- وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٤، أرسلت حكومة سري لانكا رداً على رسالة طلب التدخل الفوري التي وُجّهت إليها في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ بشأن المشاكل التي واجهتها اللجنة الرئاسية المعنية بحالات الاختفاء والتي أنشئت لتغطية حالات الاختفاء في إقليمي الشمال والشرق في سري لانكا في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٩ (انظر A/HRC/WGEID/102/1، الفقرات ١٢٧-١٣٨). وأشارت الحكومة في ردها إلى ما يلي:

عُيّنَت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ لفترة محددة مدتها ستة أشهر، ... وطلبت ... اللجنة تمديداً لولايتها فمُنحت مدة ستة أشهر إضافية حتى ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ ... وليس صحيحاً أن الدعوة إلى المثول أمام

المحكمة لم توجه إلا إلى عدد مختار من الجهات... وقد أتيحت لكل صاحب شكوى فرصة الاستماع إليه... كلما عقدت جلسات استماع علنية... وتُعزى ولاية اللجنة في التحقيق في ادعاءات الاختفاء التي شهدتها إقليما الشمال والشرق إلى ترايد عدد هذه الادعاءات في هذين الإقليمين... والحالات القليلة... في الأقاليم الأخرى يمكن معالجتها بصورة أسرع من خلال السير الطبيعي للقانون... ونظمت اللجنة حملة إعلامية واسعة النطاق وقدمت تفاصيل على أساس منتظم عن كيفية ومواعيد تقديم الشكاوى إلى اللجنة... وجميع الوثائق متاحة باللغات التاميلية والسنهالية والإنكليزية... ومع ذلك، فإن عدداً من الأشخاص... لم يأت بتمثيل كتابي... وسجلت الشكاوى بصورة مؤقتة على الاستمارات الموضوعة بالإنكليزية على أيدي موظفين يتحدثون التاميلية، غير أن الشكاوى ستكون معدة بالتاميلية... ولا تعتمد اللجنة أية معايير اختيار لدعوة الأشخاص أمام لجنة... ويدعى الأشخاص... من أجل أن تترجم المعلومات الواردة في شكواهم إلى الإنكليزية وتحلل وتوضع في قاعدة بيانات حاسوبية. وقد تلقت اللجنة ما يقرب من ١٦ ٠٠٠ شكوى ترجمت منها ٦ ٠٠٠ استمارة معلومات تقريباً... وجميع جلسات اللجنة مفتوحة أمام الجمهور... ولا تقبل اللجنة الرأي القائل بوجود تفسير غير دقيق للخدمة المقدمة... وتنفي اللجنة وجود أية حالات دخل فيها المترجمون في جدال مع المشتكين أو أبدوا فيها عدوانية مفرطة... ولا تقبل اللجنة القول بأن الأسئلة قد ركزت باستمرار على نمور تاميل إيلا للتحريض دون مبرر... ولم يضطلع أي موظف من موظفي القوات العسكرية أو الأمنية بعمل في اللجنة... ولم يضطلع النائب العام بدور محدد في الدعاوى. والموظفون الذين عينهم النائب العام لا يمثلونه، بل يعملون كمستشارين يساعدون اللجنة... ويمكن وضع آلية لتلقي الحالات التي لم يُتَّ فيها بعد من الفريق العامل التابع للأمم المتحدة إذا كانت مندرجة ضمن نطاق اللجنة.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٥٨ - قدم أحد المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد.

التوضيح

١٥٩ - على أساس المعلومات المقدمة من الحكومة. قرر الفريق العامل أن يوضح حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد، وذلك عقب انقضاء المدة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة.

التكرار

١٦٠ - على أساس المعلومات المقدمة من الحكومة. قرر الفريق العامل اعتبار حالة واحدة نسخة مكررة لحالة موجودة فعلاً. وعقب ذلك، أُلغيت الحالة المكررة من سجلات الفريق العامل.

الملاحظات

- ١٦١- يشكر الفريق العامل الحكومة على ردها على الادعاء العام الذي أرسل بشأن عملية ومنهجية اللجنة الرئاسية المعنية بحالات الاختفاء القسري، ويأمل أن تكون التحديات المحددة قد عولجت بطريقة تكفل الحق في معرفة الحقيقة والعدالة.
- ١٦٢- ويعرب الفريق العامل عن تقديره للردود المقدمة من حكومة سري لانكا بشأن عدد كبير من الحالات، ويأمل أن يساعد القيام بإحدى الزيارات على توضيح وتحديد مصير وأماكن وجود أصحاب ٧٣٣ ٥ حالة معروضة أمامها.
- ١٦٣- ويلاحظ الفريق العامل بقلق أنه قد أحال رسالتي طلب تدخل فوري خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن المزاعم التي تتحدث عن أعمال التخويف والانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والذين يعنون بموضوع الاختفاء القسري. ويذكر الفريق العامل بالفقرة ٣ من المادة ١٣ من الإعلان، التي تنص على أن "تتخذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق، بمن فيهم الشاكي والمحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهديد أو الانتقام".

الجمهورية العربية السورية

الإجراء العاجل

- ١٦٤- في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، عملاً بإجرائه العاجل، إلى حكومة الجمهورية العربية السورية حالة تتعلق بالسيدة **مريم حاييد**، التي يُدعى أن أفراداً من الأمن الجنائي السوري ألقوا القبض عليها في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في دمشق.

الإجراء العادي

- ١٦٥- أحال الفريق العامل ١٠ حالات إلى حكومة الجمهورية العربية السورية.
- ١٦٦- وتتعلق الحالات الثماني الأولى بالسيد **عبد الرحمن ياسين**، والسيدة رانيا العباسي، وأطفالهما الستة الذين تقل أعمارهم جميعاً عن ١٨ سنة، والذين يُدعى أنهم شوهدوا آخر مرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في الفرع ٢١٥ التابع للاستخبارات العسكرية في دمشق.
- ١٦٧- وتتعلق الحالتان الأخريان بالسيد **فادي وأسامة دوكو**، اللذين يُدعى أنه أُلقي عليهما القبض في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ على أيدي ضباط من قوات الأمن التابعة للقوات الجوية في مقر إقامتهما في داريا بمحافظة دمشق.

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ١٦٨- في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، أرسلت حكومة الجمهورية العربية السورية رسالة تتعلق بتسع حالات لم يُتَّ فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

١٦٩- وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، أرسلت حكومة الجمهورية العربية السورية رداً على النداء العاجل المشترك الذي أرسل في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بشأن ادعاءات تفيد بالاحتجاز التعسفي للسيد أكرم رسلان واختفائه. وذكرت الحكومة في ردها أن السيد رسلان "اعتقل لنشره رسوماً كاريكاتورية تسيء إلى هبة الدولة وأنه لا يزال يخضع حتى الآن للتحقيق على أيدي السلطة المختصة".

المعلومات المقدمة من المصادر

١٧٠- قدم أحد المصادر معلومات عن أربع حالات لم يُتَّ فيها بعد.

نشرة صحفية

١٧١- في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل نشرة صحفية تدعو إلى أن تتخذ أعلى هيئات الأمم المتحدة إجراءات لمعالجة حالات الاختفاء في الجمهورية العربية السورية. وبالأستناد إلى النتائج التي خلصت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، لاحظ الفريق العامل أن الاختفاء القسري يُرتكب كاعتداء منهجي وواسع النطاق ضد المدنيين، مشكلاً بذلك جريمة ضد الإنسانية. وأعرب الفريق العامل أيضاً عن قلقه العميق من أن قوى المعارضة قد لجأت إلى ممارسات مماثلة ضد المدنيين. وطلب الفريق العامل، في ضوء قلقه الشديد وخطورة الوضع، إلى مجلس الأمن النظر في إمكانية إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ودعا مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة والأمين العام والممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا إلى اتخاذ إجراءات عن طريق هيئة وولاية كل منهم^(٧).

الملاحظات

١٧٢- لا يزال الفريق العامل يشعر بقلق بالغ إزاء انتشار استخدام الاختفاء القسري كتنكيك حربي، ويذكر الحكومة بالتزاماتها بمنع واستئصال ظاهرة الاختفاء القسري وأنه "لا يجوز اتخاذ أي ظروف مهما كانت، سواء تعلق الأمر بالتهديد باندلاع حرب أو قيام حالة حرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة استثنائية أخرى، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري"، وفقاً لما ورد في المادة ٧ من الإعلان.

(٧) يمكن الاطلاع على النص الكامل للنشرة الصحفية على الموقع التالي:

.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14410&LangID=E

طاجيكستان

التوضيح

١٧٣- على أساس المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعدُ، وذلك عقب انقضاء المدة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة.

تايلند

الإجراء العاجل

١٧٤- في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، عملاً بإجراءاته العاجل، إلى حكومة تايلند حالة تتعلق بالسيد بزر لا جي راك - جونغ - شاربون، الذي يُدعى أن ضباطاً ألقوا القبض عليه في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في متنزه كانغ كراتشان الوطني عند نقطة تفتيش مقامة في هذا المتنزه.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٧٥- قدم أحد المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعدُ.

النشرة الصحفية

١٧٦- في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نشرة صحفية دعا فيها حكومة تايلند إلى إظهار الحقيقة بشأن اختفاء المدافع عن حقوق الإنسان، السيد سومشاي نيلافاجيت، وتحميل مرتكبي هذه الجريمة المسؤولية الجنائية. ولا يزال مصير السيد نيلافاجيت ومكان وجوده غير معروفين بعد مرور عشر سنوات على اختفائه. وأكد الخبراء في النشرة الصحفية أنه ينبغي لحكومة تايلاند أن تواصل التحقيق في هذه الحالة، وتحديد مصيره ومكان وجوده، وضمان الحياد أثناء العملية، ونشر نتائج التحقيق^(٨).

تركيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٧٧- في ١٤ و ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أرسلت حكومة تركيا رسالة تتعلق بست حالات لم يُتَّ فيها بعدُ. وعلى أساس المعلومات المقدمة من الحكومة، قرر الفريق العامل، في

(٨) يمكن الاطلاع على النص الكامل للنشرة الصحفية على الموقع التالي:

.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14353&LangID=E

دورته ١٠٣، أن يطبق قاعدة الأشهر الستة على حالة واحدة. وفيما يتعلق بالحالات المتبقية، اعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

أوكرانيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٧٨- في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، أرسلت حكومة أوكرانيا رسالة تتعلق بأربع حالات لم يُثبِت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

النداءات العاجلة

١٧٩- في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ست آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى الحكومة بشأن مزاعم الاختفاء القسري للسادة أناتولي شينكاروك، وفولوديمير برييدون، وليبومير هورماك، وإيغور وتسينكو، ويوري فيرييتسكي، وأندريه كاريشيو، ودانييلو لوبينتساف، وسيرغي أوليكساندروفيتش بيليتسا، وفلاديم غولينكو، وإيفغين فاسيليفيتش غورنيشار، وميرون غورودينسكي، وإيفان دولوبان، ورومان سيرجيفيتش إيفانوف، وفولوديمير إيفانوفيتش كوبيشوك، وميكولا ميكيتين، ويوسيف ميرنوف، وإيفان ميخائيلوفيتش باسيتشنيك، وماكسيم بولياكوف، وأندري فاسيلوفيتش بوتابوف، وميكولا سيرجيفيتش بريغيرت، وفاديم بوريسوفيتش بروتسكو، وأليكسي سرجيوفيتش سولوفوف، وديميترو أناتوليوفيتش تكاتش، ورومان تكاتشو أوليسكي تروفيموف، وأولكسندر بوليكاربوفيتش شادشيف، والسيدة إينا غريغوريان، وامرأة مجهولة الهوية، والذين يُدعى أنهم اختفوا في سياق الاحتجاجات التي شهدتها الميدان الأوروبي (أو "ميدان الاستقلال")، والتي استمرت في كييف وأجزاء أخرى من أوكرانيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

الملاحظات

١٨٠- يشعر الفريق العامل بالقلق إزاء الوضع المتدهور في أوكرانيا، والذي قد ييسر أسباب وقوع الاختفاء القسري. ويُكرّر ما جاء في المادة ٧ من الإعلان التي تنص على أنه لا يجوز اتخاذ أي ظروف مهما كانت، سواء تعلق الأمر بالتهديد باندلاع حرب أو قيام حالة حرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة استثنائية أخرى، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري.

الإمارات العربية المتحدة

الإجراء العاجل

١٨١- أحال الفريق العامل خمس حالات في إطار إجراءاته العاجل.

١٨٢- وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، أحال الفريق العامل الحالة الأولى إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة، والتي تتعلق بالسيد **جمال حسن راشد الحسني**، الذي يُدعى أنه أُلقي القبض عليه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في أبوظبي.

١٨٣- وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤، أحال الفريق العامل حالة أخرى تتعلق بالسيد **أسامة النجار**، الذي يُدعى أن عناصر من أجهزة أمن الدولة أُلقت القبض عليه في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤ في عجمان.

١٨٤- وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، أحال الفريق العامل حالتين تتعلقان بالسيد **أحمد مُسعد المعدّاوي محمد**، الذي يُدعى أن ضباطاً من جهاز الاستخبارات ألقوا القبض عليه في ١٣ كانون الأول/يناير ٢٠١٤ في مطار أبوظبي. ويُدعى أن ضباطاً من الشرطة ألقوا القبض على صهره السيد **عبد الرحيم محمد يوسف نور الدين** في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت الحكومة المصرية أيضاً نسخة عن هذه الحالة.

١٨٥- وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، أحال الفريق العامل الحالة الخامسة التي تتعلق بالسيد **أحمد محمد عبد الرحمن المُلا**، الذي أُلقت شرطة دبي القبض عليه في ١ أيار/مايو ٢٠١٤.

الإجراء العادي

١٨٦- أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العادية، حالتين اثنتين إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة.

١٨٧- وتتعلق الحالة الأولى بالسيد **محمد سالم راشد ماجد الزمار العلي**، الذي يُدعى أنه أُلقي القبض عليه في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على أيدي ضباط من جهاز مباحث أمن الدولة، وشرطة الشارقة وشرطة أبوظبي، والفرقة السابعة لقوات الأمن في إمارة الشارقة.

١٨٨- وتتعلق الحالة الثانية بالسيد **جمال محمد عبد الله الحمادي**، الذي يُدعى أن عناصر من جهاز أمن الدولة ألقوا القبض عليه في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، وأفيد أنه شوهد آخر مرة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في سجن أمن الدولة في أبوظبي.

النداءات العاجلة

١٨٩- في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، نداءً عاجلاً إلى الحكومة بشأن المزاعم التي تتحدث عن الاحتجاز التعسفي للسيد **بدر حسين العبد الله البحري** وعن اختفائه.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٩٠- في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رداً على نداء عاجل مشترك وُجّه إليها في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بشأن أمور منها المزاعم التي تتحدث عن اختفاء السيد

عبد الرحمن الجيدة. وذكرت الحكومة في ردها أن "الوقائع المزعومة التي تستند إليها الرسالة هي وقائع غير دقيقة ... واعتقل السيد الجيدة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بسبب اتصالاته وتعاونيه مع منظمة سرية وغير قانونية تهدف إلى تقويض الدستور ونظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة، والإطاحة بالحكومة. واعتقل السيد الجيدة استناداً إلى أمر توقيف قانوني عرض له قبل اعتقاله، وشرحت له أسباب اعتقاله لحظة توقيفه. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ... وبالنظر إلى أن السيد الجيدة ليس من مواطني البلد، فقد جرى ترحيله إلى بلد جنسيته على أساس أنه يمثل تهديداً للأمن القومي".

المعلومات المقدمة من المصادر

١٩١ - قدمت المصادر معلومات عن ١٥ حالة لم يُتَّ فيهما بعد. وجرى توضيح تلك الحالات نتيجة ذلك.

التوضيح

١٩٢ - في ضوء المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح ١٥ حالة لم يُتَّ فيهما بعد.

الملاحظات

١٩٣ - يشعر الفريق العامل بالقلق إزاء عدد حالات الاختفاء القسري المبلغ عنها، ولا سيما نمط حالات الاختفاء القسري لفترات قصيرة، ويذكر الحكومة بالتزاماتها بمنع واستئصال ظاهرة الاختفاء القسري وأنه "لا يجوز اتخاذ أي ظروف مهما كانت، سواء تعلق الأمر بالتهديد باندلاع حرب أو قيام حالة حرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة استثنائية أخرى، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري"، وفقاً لما ورد في المادة ٧ من الإعلان.

أوروغواي

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٩٤ - في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رسالة تتعلق بـ ١٩ حالة لم يُتَّ فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٩٥ - قدم أحد المصادر معلومات عن حالتين اثنتين لم يُتَّ فيهما بعد.

أوزبكستان

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٩٦- في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أرسلت حكومة أوزبكستان رسالة تتعلق بسبع حالات لم يُتَّ فيها بعدُ. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

اليمن

الإجراء العاجل

١٩٧- أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العاجل، حالتين اثنتين إلى الحكومة اليمنية. ١٩٨- وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أحال الفريق العامل إلى الحكومة اليمنية حالة واحدة تتعلق بالسيد محمد أحمد ناجي عُبيد الحاربي، الذي يُدعى أن أفراداً من قوات الأمن ألقوا القبض عليه في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤.

١٩٩- وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤، أحال الفريق العامل إلى الحكومة اليمنية حالة أخرى تتعلق بالسيد شريف ي. موبلي، وهو مواطن من الولايات المتحدة الأمريكية، ويُدعى أنه شوهد آخر مرة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤ في السجن المركزي في صنعاء. وأُرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

المعلومات المقدمة من المصادر

٢٠٠- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعدُ.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٢٠١- في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، أرسلت الحكومة اليمنية رسالة تتعلق بحالة واحدة لم يُتَّ فيها بعدُ. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

Annex

[English only]

Response from the Government of Sri Lanka to the general allegation from the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances on the implementation of the Presidential Commission on Disappearances

(1) Whether the facts reported in the allegation are accurate. If not, what are the true facts?

Responses to the facts contained in the allegation are stated below from (a) to (p):

- (a) *Para 3: Duration of the Commission is far too short to undertake a comprehensive inquiry as demonstrated by the fact that hearings of the Commission began 5 months after its establishment, and only a select number has been invited to appear before the Commission.*

The Commission on Disappearances was appointed on 12.08.2013 for a term of six months to conduct inquiries and investigations as necessary, and to submit a report containing its findings and recommendations. As a general practice, Presidential Commissions of Inquiry are mandated for a period of three or six months to complete its work, but this period has been extended whenever a request was made to the President by the Commission. In the present instance too, the Commission on Disappearances had requested for an extension to its mandate and has been granted a further six months until August 12, 2014 in order for it to undertake a comprehensive inquiry and to complete its work.

The hearings of the Commission commenced in January 2014, following two extensions granted to the public to make submissions (i.e. deadline on 31.10.2013 extended to 30.11.2013 and 31.12.2013). The extensions were granted, both to accommodate the large number of complaints received on a daily basis, and in response to a request made by persons in the North and East.

It is not correct that only a select number was invited to appear before the Commission. Complainants are invited to public hearings once the information in their complaints are processed, entered into a computerized database and analysed by the Commission staff. Subsequent to this process, each and every complainant is granted the opportunity to be heard by the Commission as and when public hearings are held.

- (b) *Para 4: Commission will only cover disappearances in Northern & Eastern Provinces between 1990-2009, and disappearances in other parts of the country will not fall within its scope:*

The Commission's mandate to investigate allegations of disappearances that took place in the Northern and Eastern Provinces is due to the fact that such allegations are in greater number in these provinces, and therefore, the normal procedure of law cannot be expected to address these matters within a reasonable period of time. The few cases of persons alleged to be missing in other provinces can be more speedily addressed through the normal course of law.

The Commission has, however, accepted complaints that are outside its geographical mandate, and will take special interest in referring such matters to the Attorney General for further action, and concurrently take steps to monitor the action taken.

- (c) *Para 5: Inadequate public information campaign resulting in many people not hearing about the Commission or being provided information on where, when and how to submit complaints:*

The Commission had, and continues to provide wide publicity on how a person or an organization can submit their complaints to the Commission. This has been done through Public Notices published in all local newspapers in Northern and Eastern Provinces and in all national newspapers in all three languages. The Notices calling for complaints, and the extension of the deadline, were published in newspapers during October, November and December, 2013. Further, six news conferences were held with major media organizations, and individual press interviews were granted to six prominent media organizations by the Chairman of the Commission during the past 06 months highlighting the scope and nature of the Commission's activities and how the Commission intends to proceed with its work. The Secretary to the Commission also held comprehensive briefings with key personnel in the district and divisional administration in Northern and Eastern Provinces, including all District Secretaries, Divisional Secretaries and Grama Niladharis, on the procedures for submission of complaints and public hearings.

It is testimony to the effectiveness of the publicity campaign conducted by the Commission that a considerable number of persons who had not submitted their complaints on time came before the public hearings in Jaffna and Kilinochchi districts to make representations. Although the deadline for submission of complaints had lapsed, the Commission, on humane grounds, had decided not to consider the adherence to the deadline as a mandatory requirement, and undertook to register all such complainants as "new registrations". These complainants too are to be heard by the Commission, and they will be notified to appear at the next round of inquiry.

- (d) *Para 5: Confusion amongst families of disappeared about how to submit a complaint, who will appear before the Commission, when and where there will be held.*

The Notices published by the Commission in the newspapers provided details of how to submit a complaint. Procedures with regard to the preparation and submission of complaints have also been comprehensively explained by the Commission to staff of District Secretariats, Divisional Secretariats and Grama Niladharis to be conveyed to the public. Every complaint is acknowledged by letter and a reference number is issued to the complainant if he or she wishes to make a further inquiry into the status of the complaint. Dates and venues of public hearings are informed well in advance to the public through notices displayed in public places in the relevant Grama Niladhari Divisions, Divisional Secretariats, District Secretariats and in the media. Persons who submitted complaints are informed of public hearings by letter or by telephone, if available.

- (e) *Para 5: Military and plain-clothed security people have been registering people.*

Registration of complainants is carried out by staff of the Commission and local staff of the District Secretariat. At no point have any military or plain clothed security personnel been involved in registering complainants, or carrying out any work undertaken by the Commission.

- (f) *Para 5: People asked to sign forms in English which they could not read or understand.*

During public hearings in Kilinochchi and Jaffna, inquiries were to be held into complaints sent by post in response to Notices published. However, a number of people who called

over at these hearings did not come with a written representation or communication. The Commission, without turning them away, adopted a procedure to ensure their grievances are also addressed effectively. Commission officials interviewed them, obtained necessary information and filled up the working document of the Commission called a “data capture form”. Due to limited staff resources, the complaints were temporarily recorded in English language forms by Tamil speaking officers, but the complainants will be furnished with Tamil language forms before they are called to appear before the Commission for a hearing.

- (g) *Para 5: Very few people who submitted complaints received letters to appear before the Commission, and the criteria for selection is unclear and not publicly available.*

Persons are called before the Commission for a hearing in the order that the information in their complaints is translated into English, analysed and entered into a computerized database. The Commission had received nearly 16,000 complaints, of which approximately 6,000 information forms have been translated and computerized to date. With regard to these completed 6,000 entries, the Commission has scheduled them on the basis of District and Grama Niladhari Division to inquire into when the Commission visits such areas. The balance complaints are being processed and the complainants will be informed by letter in due course to appear before the Commission.

The Commission does not adopt any selection criteria to invite persons before the Commission other than the process mentioned above.

- (h) *Para 6: In order to be a credible process, the Commission must hear all those who have complained, and not take a sampling of cases, regardless of time required to register and hear all complaints.*

The Commission is mandated to inquire into each and every complaint in detail, hence it does not subject itself to a time limit to complete the inquiries. The Commission is confident that any extension of time period in order to complete its work in a comprehensive manner will be granted upon request.

- (i) *Para 7: Some of the Commission’s hearings are held in public and others were closed.*

All Commission hearings are open to public and the public has always been facilitated full access to hearings. On no occasion had hearings been held behind closed doors, although if a complainant requests to give evidence in camera, the Commission provides facilities to do so. On one occasion when space was constrained in the venue where hearings were scheduled, the Commission had to conduct its hearings in a cubicle, which was enclosed by clear glass panes. Even on this occasion, public and journalists were accommodated within the confined space and proceedings were relayed outside the cubicle via speakers, thus ensuring transparency in the process.

- (j) *Para 8: Inadequate number of Interpreters and inaccurate interpretation*

Experienced interpreters who had previously served in the Parliament of Sri Lanka and in several Commissions of Inquiry, including the Lessons Learnt and Reconciliation Commission, have been employed by the Commission. The Commission finds that they fulfill the Commission’s requirements, both in terms of numbers and in the quality of service.

The Commission does not accept that there has been any inaccurate interpretation or reporting.

- (k) *Para 8: Interpreters argued with people’s accounts of what had occurred and exhibited excessive aggression when engaging complainants.*

Complainants have to be heard in a methodical manner for purposes of accuracy for assessment of complaint. At the first instance, the Commission records the submission by questioning, and thereafter requests the complainant to speak openly. Complainants are also widely questioned on the missing person's dependents, their livelihood and source of income for purposes of reparation. The entire proceedings are tape recorded by the Commission for subsequent scrutiny. The Commission denies that there had been any instances where interpreters had engaged in arguing with the complainants or exhibited excessive aggression.

- (l) *Para 8: Focus of questioning was consistently on LTTE, resulting in inadequate attention to other aspects of testimony.*

The nature of allegations of disappearances and the perpetrators involved vary from complaint to complaint and according to geographical areas. Questions are asked in a methodical manner solely to arrive at an accurate assessment of the complaints. The Commission does not accept that questioning was consistently on LTTE where it was not warranted. The hearings are also tape recorded.

- (m) *Para 8: Some officials tasked with gathering information and completing the forms of complainants did not speak Tamil, and the forms were in English.*

Fifteen Tamil speaking officers were provided by each District Secretariat to gather information and to complete the forms of complainants. During public hearings, the Commission had to face a situation where new complainants came in large numbers to make representations. As the Commission had to proceed with pre-arranged hearings of registered complainants, it adopted temporary measures to register new complainants so that their representations will be inquired into at a later date. In such instances, the registrations were recorded in English language forms. However, the Commission will be providing each newly registered complainant a form in Tamil language to fill and return prior to being invited for public hearings.

- (n) *Para 9: There should be a comprehensive publicity campaign in advance of scheduled hearings. Provincial and National level disseminations need to be carried out.*

Please see (c) above.

- (o) *Para 9: Process should be established to prepare families to appear before the Commission, including providing information on documentation to be submitted with their complaints.*

The relevant information is contained in the letters sent to all complainants inviting them to be present at the hearings. In addition, Grama Niladharis and officials at the Divisional and District Secretariats are knowledgeable about the requirements in this process, and are at the disposal of the public to obtain any assistance in this regard.

- (p) *Para 11: Military and Security personnel should not be involved in publicity campaign, registration, signing of forms, escorting people to and from hearings, taking photographs outside the Commission as people enter, or be present while people were presenting testimonies.*

No military or security forces personnel were involved in undertaking Commission work, including carrying out public information campaigns, registration, signing of forms, or been present while people were presenting testimonies to the Commission. The Commission has also not received any complaints that military personnel were escorting people to and from hearings or taking photographs outside the Commission as people enter. Photographs had been taken by independent media organisations.

The only instance when the services of a Police Officer was retained was to coordinate air transport logistics when the Commission members had to travel by air to the North.

(2) Why is the Commission's mandate so short, and geographically limited?

Please see (a) and (b) above.

(3) How can the Commission ensure that all complainants, in all parts of the country, can participate in this process? Are there plans to extend the time period and geographical work of this Commission?

The Commission has conducted an extensive publicity campaign and provides details on a regular basis on how and when complaints can be submitted to the Commission.

The Commission has requested, and has been granted an extension to its mandate by a further six months until August 12, 2014. Further extensions may be requested if needed in order for the Commission to comprehensively complete its work.

(4) What is the role of the military and security forces as well as the Attorney General's office in the Commission's work, and specially the hearings?

Commission has not engaged the services of any military or security forces personnel, and they are not involved in the Commission's work.

As a practice in all Commissions of Inquiries, assistance is sought from the Attorney General to nominate officers to assist their work. The Attorney General does not play a specific role in the proceedings. Officers who are nominated by the Attorney General do not represent the Attorney General but work as Counsel Assisting the Commission. Therefore, no conflict of interest arises when steps are taken to initiate prosecutions by the Attorney General against errant 'Police Officers' based on the findings / recommendations of the Commissions. In the case of a conflict of interest arising from an officer of the Attorney General's Department assisting the Commission, immediate action would be taken to remedy such situations so that the confidence in the Commission will not be undermined.

(5) Why are military and security officials involved in the collection of witness statements when they seem to affect the participation of complainants?

Commission denies that military or security forces personnel are involved in any of the Commission's work, including the collection of witness statements as claimed.

(6) Are there means to allow complainants to interact with the Commission without security force involvement and presence at the hearings? Is there any witness protection mechanism?

There has been no security forces personnel involvement in the Commission's work at any stage, and none has been present at any of the hearings. The complainants interact with the Commission at their own free will, and no complaint has been received by the Commission to the contrary effect.

(7) Why are the Commission and its documents in English and not in Tamil and other languages?

All documentation is available in Tamil, Sinhala and English. The Commission follows the government's official language policy in all its work.

(8) What are the measures taken to ensure access to the Commission by non-English speakers?

Tamil speaking officers from the District Secretariats in the Northern and Eastern provinces have been appointed to facilitate access to the Commission by Tamil speaking or non-English speaking complainants, and also by those who are not able to make written submissions to the Commission.

(9) Why is the information campaign about the Commission so limited and what is being done to disseminate the information more widely?

Information campaign about the Commission's work has been, and continues to be conducted extensively. Please also see (c) above.

(10) Is there any mechanism to ensure that the Commission's findings are applied to the outstanding cases from the UN Working Group?

Such matter has not been brought before the Commission to consider and make a decision. A mechanism can be formulated to receive outstanding cases from the UN Working Group, if they fall within the scope of the Commission.

(11) In the wake of the Commission's findings, will there be further investigations and prosecutions of all cases presented to the Commission?

Yes.

(12) Why is the reparation process linked to the Commission? Should not there be two separate processes?

Ensuring this task to another agency will further complicate the process. The Commission, having had the opportunity to hear and analyse the grievance of a victim, will be in a better position to make suitable recommendations. In addition, the aim of the Government is to put in place a credible and acceptable mechanism addressing the genuine grievances of a victim in an efficient and effective manner.

(13) Why are only some of the hearings held in public?

All hearings are held in public. Please see (i) above.

(14) Will the recommendations from previous Commissions of Inquiry, that are relevant to this Commission's mandate, be considered by this Commission and in the follow up work to the Commission?

If the recommendations are found to be relevant, the Commission will consider them in its work.
